

دراسة أثر تقلبات سعر الصرف في السيولة المصرفية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة (2011-2024)

محمد فادي عبد المنعم شقفة*

(الإيداع: 13 كانون الأول 2025، القبول: 25 شباط 2026)

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر تقلبات سعر الصرف في السيولة المصرفية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وبواقع بيانات ربع سنوية مستخرجة من القوائم المالية للمصارف المدروسة، حيث تم إجراء التحليل الإحصائي لبيانات هذه المصارف وعددها (11) مصرف للسلسلة الزمنية (2011-2024) باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews10)، كما تم حساب السيولة المصرفية وفقاً للقرار الصادر عن مجلس النقد والتسليف في سورية رقم (588م/ن/ب4) لعام 2009 والذي ألزم المصارف العاملة في سورية ألا تقل نسبة الحد الأدنى للسيولة التي على كل مصرف أن يحتفظ بها في كل يوم: 30% كحد أدنى لكافة العملات، 20% كحد أدنى لليرة السورية. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية بين سعر الصرف والسيولة المصرفية، كما يوجد أثر معنوي إيجابي لسعر الصرف في السيولة المصرفية للمصارف المدروسة.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، السيولة المصرفية، المصارف التجارية.

*دكتوراه في التمويل والمصارف. – كلية الاقتصاد

A Study of the Impact of Exchange Rate Fluctuations on Banking Liquidity for Private Commercial Banks Listed on the Damascus Securities Exchange for the Period (2011-2024)

Mohamed Fadi Abdel Moneim Shockfah*

(Received: 13 December 2025, Accepted: 25 February 2026)

Abstract:

This study aimed to study the effect of exchange rate fluctuations on the banking liquidity of private commercial banks listed on the Damascus Securities Exchange, using quarterly data extracted from the financial statements of the studied banks. Statistical analysis was performed on the data of these banks, numbering (11) banks, for the time series (2011-2024) using the statistical program (EViews10). Banking liquidity was calculated according to the decision issued by the Monetary and Credit Council in Syria No. (/588M N/ B4) of 2009, which obliged banks operating in Syria to maintain a minimum liquidity ratio of 30% for all currencies and 20% for the Syrian pound on a daily basis.

The results of the study led to a direct correlation between the exchange rate and liquidity, as there is a positive effect of the exchange rate in Lebanon for the banks studied.

Keywords: Exchange rate, banking liquidity, commercial banks.

*PhD in Finance and Banking. – Faculty of Economics.

1- مقدمة:

يُعد القطاع المصرفي أحد القطاعات الهامة في الاقتصادات الحديثة، وذلك نظراً لدوره في حشد المدخرات المحلية والأجنبية وتعبئتها، ولأنه يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي فقد أصبحت متانته معياراً للحكم على مدى سلامة الاقتصاد، ونظراً لأن المصارف في معظم الاقتصادات تهيمن على القطاع المالي بشكل كبير، فإن سلامتها هي مقياس لاستقرار القطاع المالي، كما تتصف طبيعة العمل المصرفي بأنها شديدة المخاطرة، وبالتالي فإن إدارات المصارف تتعامل مع أوضاع مالية مختلفة، مما يُحتم عليها اتخاذ قرارات تتعلق بهذه الأوضاع، منها ما يتعلق بسيولة المصرف، مع توخي الحذر في الاستثمار لتحقيق الأمان للمودعين دون أن تتعرض وحداته لنقص في السيولة، والتي من شأنها إضعاف قدرته على تلبية سحبات العملاء مما يُعرض الثقة به للانهيار، إذ أن السيولة المصرفية تتأثر بالعديد من العوامل لاسيما تقلبات سعر الصرف، مما يستدعي بالضرورة وضع آليات مناسبة لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها السيولة المصرفية.

2- مشكلة البحث:

تسعى المصارف جاهدة إلى تطوير قدراتها على امتصاص مخاطر وخسائر فشل العمليات الاستثمارية كمخاطر عدم السداد وانخفاض قيمة الاستثمارات ومواكبة التطورات الحاصلة في السوق المصرفية، وتقديم خدمات متنوعة وحديثة بهدف تحقيق التميز والنجاح، من أجل المحافظة على استمراريتها وتدعيم مركزها المالي، والمحافظة على سيولتها، مما يزيد من قدرتها على مواجهة الأخطار والالتزامات التي تواجهها، وذلك في إطار المشكلات الاقتصادية مثل التذبذب في أسعار الصرف، حيث تشهد أسعار الصرف في سوق العملات الأجنبية حركة نشطة وتقلبات كثيرة، الأمر الذي قد يؤثر على أنشطة المصارف التجارية واستثماراتها المختلفة وسيولتها، الأمر الذي يحول دون تأديتها لالتزاماتها المالية والتعاقدية المترتبة عليها تجاه أصحاب حقوق الملكية والمودعين.

ومما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيس الآتي:

كيف تؤثر تقلبات سعر الصرف في السيولة المصرفية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترة الدراسة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية:

1- هل توجد علاقة سببية بين تقلبات سعر الصرف والسيولة المصرفية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترة الدراسة؟

2- هل توجد علاقة توازنية على المدى الطويل بين تقلبات سعر الصرف والسيولة المصرفية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترة الدراسة؟

3- ما مدى تأثير تقلبات سعر الصرف في السيولة المصرفية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترة الدراسة؟

3- أهمية البحث:

- الجانب العلمي: تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة لكونها تتناول موضوعاً هاماً ومتجدداً وهو تقلبات سعر الصرف الذي لايزال مصدر جدل ومحور نقاش بين الباحثين وأصحاب القرار للآثار المترتبة عليه، ومعرفة طبيعة علاقته بالسيولة المصرفية، وفقاً للضوابط الرقابية والأنظمة النافذة في الجهاز المصرفي السوري، وذلك باستخدام أسلوب بيانات السلاسل الزمنية المقطعية .PANEL DATA

- الجانب العملي: تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال دراسة وتحليل الأوضاع والبيانات المالية للمصارف التجارية الخاصة المتعلقة بالسيولة ومدى تأثيرها بتقلبات سعر الصرف، حيث أن مشكلة السيولة تُعد من المسائل المعقدة التي تواجه

المصارف بصورة عامة، وهذا يُحتم عليها أن تحتفظ بسيولة كافية، لتجنب وقوعها بمخاطر الغسر المالي، والتي تحول دون تأديتها لالتزاماتها المالية والتعاقدية المترتبة عليها تجاه أصحاب حقوق الملكية والمودعين، ويتوقع أن تكون نتائج هذه الدراسة محل اهتمام: المودعين، والمالكين، والإدارات المصرفية والجهات الرقابية على حد سواء.

4- أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- الوقوف على طبيعة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والسيولة المصرفية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترة الدراسة.
- اختبار وجود علاقة سببية بين تقلبات سعر الصرف والسيولة المصرفية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترة الدراسة.
- قياس أثر تقلبات سعر الصرف والسيولة المصرفية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترة الدراسة.

5-فرضيات البحث: للإجابة عن تساؤلات مشكلة البحث تم صياغة الفرضيات الآتية:

- الفرضية الأولى:** لا توجد علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين تقلبات سعر الصرف والسيولة المصرفية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترة الدراسة.
- الفرضية الثانية:** لا توجد علاقة توازنه طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين تقلبات سعر الصرف والسيولة المصرفية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترة الدراسة.
- الفرضية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات سعر الصرف في السيولة المصرفية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترة الدراسة.

6- منهج البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة وبهدف الوصول إلى نتائج علمية وتفسيرها بطريقة موضوعية تتسم مع تساؤلات المشكلة البحثية، اعتمد الباحث على الأسلوبين الآتين للحصول على المعلومات:

- **الجانب النظري:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وذلك من خلال الاستعانة بالكتب والأبحاث، والدارسات، والمجلات العلمية، والنشرات والتقارير الدورية المنشورة، والمؤتمرات والندوات المتعلقة بموضوع الدراسة.
- **الجانب التطبيقي:** اعتمدت الدراسة على البيانات والتقارير المالية والميزانيات التي تنشرها المصارف المدروسة حيث تم استخراج متغيرات الدراسة منها، إضافة إلى البيانات المالية المنشورة من قبل المكتب المركزي للإحصاء، ومن ثم اختبار الفرضيات من خلال إجراء التحليل الإحصائي لبيانات المصارف المدروسة باستخدام البرنامج الإحصائي EVIEWS10 بإتباع منهجية DATA PANEL، وتفسير النتائج التي تم التوصل إليها.

7- مجتمع البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وعددها 11 مصرف.

8- حدود البحث:

- **الحدود المكانية:** تم تطبيق هذه الدراسة على المصارف التجارية الخاصة في سورية والتي أدرجت في سوق دمشق للأوراق المالية منذ عام 2011، وعددها 11 مصرف.
- **الحدود الزمانية:** تتضمن الفترة الزمنية لتحليل البيانات المالية للمصارف المدروسة للفترة الزمنية الممتدة من 2024-2011، وبواقع بيانات ربع سنوية مستخرجة من القوائم المالية المنشورة في موقع سوق دمشق للأوراق المالية تغطي السلسلة الزمنية محل الدراسة.

9- متغيرات البحث:

- المتغيرات المستقلة: تقلبات سعر الصرف (EX).
- المتغير التابع: نسبة السيولة (LR) وتم حسابها وفقاً للقرار الصادر عن مجلس النقد والتسليف في سورية رقم (588/م ن/ب4) لعام 2009، والذي ألزم المصارف العاملة في سورية ألا تقل نسبة الحد الأدنى للسيولة التي على كل مصرف أن يحتفظ بها في كل يوم: 30% كحد أدنى لكافة العملات، 20% كحد أدنى لليرة السورية، وذلك وفق العلاقة الآتية:

نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي +أرصدة لدى المصارف + إيداعات لدى المصارف
ودائع المصارف + ودائع الزبائن + اعتماد استيراد + 15% كفالات حسن التنفيذ + كفالات الدفع + كفالات أولية -
تأمينات نقدية مقابل تسهيلات غير مباشرة

10- الدراسات السابقة:

- دراسة (نفادي، 2022) بعنوان: " أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية ". هدفت هذه الدراسة إلى إبراز تأثير تقلبات أسعار الصرف في الأداء المالي للبنوك التجارية وذلك بالاستعانة بالنموذج القياسية، حيث استخدم نموذج شعاع الانحدار الذاتي لتقدير العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأداء المالي لبنك الخليج الجزائر من خلال ثلاث متغيرات متمثلة في نسبة العائد إلى الأموال الخاصة ونسبة الأموال الخاصة إلى القروض الممنوحة ونسبة السيولة العامة خلال الفترة 2007-2015 وخلصت الدراسة إلى أن لتقلبات أسعار الصرف تأثير في كل من نسبة الأموال الخاصة إلى القروض الممنوحة ونسبة السيولة العامة، بينما لم تؤثر في نسبة العائد على الأموال الخاصة.
- دراسة (سليمان، 2016) بعنوان: أثر تقلبات أسعار الصرف في المؤشر العام لأسعار الأسهم دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية للمدة (2011-2015). هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تقلبات سعر صرف الليرة السورية في المؤشر العام لأسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وقد تم الاستعانة بنماذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد وسببية جرانجر لاختبار العلاقة بين سعر الصرف والمؤشر العام لأسعار الأسهم في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة 2011-2015، وبينت النتائج عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين، كما أن دراسة الانحدار البسيط بين المؤشر وأسعار صرف العملات الثلاث (الدولار، اليورو، والجنيه) أظهر أن أسعار الصرف تفسر مؤشر سوق دمشق بنسبة بسيطة 5% وقد تحسنت هذه النسبة إلى 20% بحسب نموذج الانحدار الخطي المتعدد.
- دراسة (الحسن، 2016) بعنوان: "قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات" دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة (1970-2013) ". هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر الصرف في ميزان المدفوعات في السودان، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاقتصاد القياسي في تكوين النموذج، وتم الاعتماد على اختباري ديكي فولر وفيليبس بيرون لمعرفة مدى سكون المتغيرات واختبار جوهانسون لمعرفة تكامل المتغيرات، وجد أن المتغيرات متكاملة في الأجل الطويل، وتوصلت الدراسة لوجود أثر لسعر الصرف في ميزان المدفوعات بحيث عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة يتغير ميزان المدفوعات في الاتجاه المعاكس بمقدار 35.5 وحدة.

• دراسة (الكور، 2015) بعنوان: " أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء - دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية ".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر بنود السيولة في كفاءة التكلفة، وبيان ما إذا كان لإدارة السيولة الأثر السلبي في كفاءة التكلفة، ومن ثم على أداء المصارف الإسلامية الأردنية للفترة (1993 _ 2008)، وبتنفيذ الانحدار البسيط لمتغيرات الدراسة المتمثلة في متغير السيولة وما في حكمها وأثرها في متغير عدم كفاءة التكلفة المقدرة، وفي متغير العائد على الأصول، وتوصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن العلاقة بين متغير بند السيولة وما في حكمها وبين متغير عدم كفاءة التكلفة كانت موجبة وهامة إحصائياً وفي حدود 54.4%، وعند مستوى معنوية أقل من 1%، وأن علاقة متغير السيولة وما في حكمها مع أداء المصارف الإسلامية المتمثل في معدل العائد على الأصول جاءت ضعيفة نسبياً وغير هامة إحصائياً وفي حدود 13.8%.

• دراسة (C. Okech – Mugambi, 2016) بعنوان: "EFFECT OF MACROECONOMIC VARIABLES ON STOCK RETURNS OF LISTED COMMERCIAL BANKS IN KENYA".

"تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على عوائد أسهم البنوك التجارية المدرجة في كينيا". تستكشف هذه الدراسة تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي في عوائد الأسهم للبنوك المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية (NCE)، المتغيرات الاقتصادية المستخدمة هي سعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم والناتج المحلي الإجمالي، أظهرت النتائج التجريبية أن سعر الفائدة وسعر الصرف والتضخم لهما تأثير كبير في عائد أسهم البنوك، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي كان له تأثير ضئيل على مستوى الأهمية بنسبة 5 % بناءً على هذه النتائج، يُقترح أن تضمن الحكومة بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي وتعديل تدخلاتها في السياسة النقدية مع التفكير في تأثيرها الرئيسي في عوائد أسهم البنوك. تتحمل البنوك أيضاً مسؤولية عدم الانخراط في المضاربة بالعملة الأجنبية، والتي تؤثر في تقلبات الأسعار الناتجة بشكل كبير على عوائد الأسهم.

• دراسة (Fungacova, Z. & Turk, R., et al. , 2015) بعنوان: "High Liquidity Creation and Bank Failures" .

"تحقيق سيولة عالية وإخفاقات مصرفية" هدفت الدراسة إلى تقديم تحليل جديد لفشل المصارف المرتبط بالدور الأساسي لها وهو التواجد السيولة، من خلال صياغة فرضية "التواجد المرتفع للسيولة"، التي تقول: إن التواجد المرتفع للسيولة من قبل المصارف يمكن أن يزيد من احتمال فشلها، وقد تم اختبار هذه الفرضية على المصارف الروسية خلال الفترة (2000 _ 2007)، وتم قياس ارتفاع السيولة من خلال مقياس BB (measure)، المعتمد على أسلوب "Berger & Bouwman_2009" وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: إن زيادة السيولة فوق عتبة معينة يمكن أن يعود على المصارف بنتائج سلبية، مما يؤدي إلى انهيار المصارف، وانخفاض حجم السيولة الإجمالي في الاقتصاد يوفر في مقياس نسبة السيولة إمكانية للتنبؤ المبكر من خلال دمجها في أنظمة الإنذار المبكر، مما يوفر للسلطات التنظيمية القدرة على التخفيف من الأزمات النظامية وتخفيض تكاليف إخفاق المصارف.

- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تتناول بالتحليل والقياس أثر تقلبات سعر الصرف في السيولة المصرفية لجميع المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك خلال فترة زمنية تتسم بالكثير من الصعوبات والتحديات للقطاع المصرفي السوري، وتمتد هذه الفترة بين عامي (2011-2024).

11- الإطار النظري:

11-1- سعر الصرف.

يُعد سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، حيث يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية، كما يُعبر عن المكانة الاقتصادية للدول.

حيث يُعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تستبدل بها وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية (فليح، 2004).

1-1-11 وظائف سعر الصرف: تتمثل وظائف سعر الصرف بالآتي (أمين، 2013).

- **وظيفة قياسية:** حيث يعتمد المتعاملون الاقتصاديون على سعر الصرف بغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار نفس السلعة في السوق الأجنبية، وهكذا يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والعالمية.

- **وظيفة تطويرية:** يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع الصادرات، كما يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية وتعويضها بالواردات التي تكون أسعارها في الأسواق العالمية أقل من أسعارها في الأسواق المحلية، حيث أنّ سعر الصرف يؤثر على التركيب السلعي والجغرافي في التجارة الخارجية للبلد.

- **وظيفة توزيعية:** يمارس سعر الصرف الوظيفة التوزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي نتيجة ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم الدولة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الطبيعية بين دول العالم.

1-1-2 أشكال سعر الصرف: يأخذ سعر الصرف صيغاً عديدة تختلف باختلاف المدخلات التي يُستند إليها في حسابه، ومن أهم هذه الصيغ ما يأتي:

- **سعر الصرف الاسمي:** هو السعر الذي يُعبر به عن سعر عملة بواسطة عملة أخرى، ويتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة (بلقاسم، 2016).

- **سعر الصرف الحقيقي:** هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية، فهو يُعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، إذ يقيس قدرة البلد على المنافسة كما يساهم في عملية اتخاذ القرارات (قدي، 2013).

- **سعر الصرف الفعلي:** يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما (لزرع، 2012).

- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** وهو سعر الصرف الفعلي الاسمي مرجح بالأسعار النسبية بين البلد المعني وأهم شركائه التجاريين، ومعدل الصرف الفعلي الاسمي هو تطور سعر صرف البلد موضع الاعتبار مقابل عملات أهم الشركاء التجاريين لهذا البلد، وأي تغير في سعر صرف عملة هذا البلد مقابل عملة ثابتة من العملات الأجنبية خلال فترة زمنية لا تعكس القدرة التنافسية لهذا البلد بالشكل الكامل إلا بعد إدخال الرقم القياسي للأسعار النسبية لتكون مؤشراً حقيقياً للتنافسية الدولية للبلد المعني (بلقاسم، 2016).

- **سعر الصرف التوازني:** هو السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات، بغض النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية (بلقاسم، 2016).

1-1-3 العوامل المؤثرة في سعر الصرف: تتعرض العملة إلى تقلبات مستمرة تُحدث تغيرات في المعاملات الاقتصادية

للدولة نتيجة تأثير مجموعة من العوامل ومن أهمها:

- **كمية النقود:** إن زيادة كمية النقود (مع بقاء العوامل الأخرى على حالها - سرعة تداول النقود، الناتج المحلي...) تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، ومنه جعل أسعار السلع المحلية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى، مما يتسبب في زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، ويقابل ذلك زيادة في الطلب على عملات الدول الأخرى انخفاض في الطلب على العملة المحلية من قبل الدول الأخرى، والنتيجة ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية (عطوان، 2002).

- **سعر الفائدة:** مع زيادة تشابك الاقتصادات العالمية في إطار العولمة المالية وحرية حركة رؤوس الأموال عبر الحدود، أصبح لسعر الفائدة دوراً هاماً في تحديد أسعار الصرف، إذ بمجرد ارتفاع سعر الفائدة في بلد معين تنهافت إليه رؤوس الأموال

الأجنبية للتوظيف في السوق المحلية، الشيء الذي يزيد من الطلب على العملة المحلية ويرتفع سعر صرفها إلى أن يحدث نوع من التوازن بين أسعار الفائدة (العوائد) في الدول المستقبلية لرؤوس الأموال والدول المصدرة لها (النعيمي، 2012).

- **التوقعات:** إن أسواق الصرف مثلها مثل الأسواق المالية الأخرى تتأثر بأي من الأخبار التي تشير إلى تأثيرات مستقبلية، حيث أن الأخبار عن وجود موجة محتملة للتضخم في أمريكا قد يدفع تجار العملة لبيع الدولار الأمريكي لتوقعهم انخفاض قيمته في المستقبل، وهذه الاستجابة التي أبدتها السوق لهذه الأخبار فرضت ضغطاً تنازلياً على الدولار بشكل آني، فعدد من المستثمرين الدوليين (مثل المصارف التجارية وشركات التأمين) يتخذ مراكز عملة على أساس تحركات العديد من العوامل في مختلف البلدان لعل من أهمها : توقعات أسعار الفائدة، المضاربة في أسعار الصرف، الظروف الاقتصادية المستقبلية (النعيمي، 2012).

- **ميزان المدفوعات:** عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات موجباً (وجود فائض) فإن هذا يعني زيادة في الطلب على عملة هذه الدولة، وبالتالي ارتفاع في قيمتها الخارجية، وبالعكس - عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات سالباً (وجود عجز) فهذا يعبر عن الزيادة في عرض عملة هذه الدولة مقابل العملات الأجنبية، وبالتالي انخفاض قيمتها الخارجية (النعيمي، 2012).

- **الرقابة الحكومية:** إن حكومات البلدان الأجنبية يمكن أن تؤثر في سعر الصرف التوازني بطرق مختلفة تتضمن : فرض القيود على الصرف الأجنبي، فرض القيود على التجارة الأجنبية، التدخل في أسواق الصرف الأجنبي (بيع و شراء العملات)، التأثير في المتغيرات الكلية (مثل التضخم، سعر الفائدة، مستويات الدخل) (شرقوق، 2010).

11-2- السيولة المصرفية.

تأتي حاجة المصارف للسيولة من حالة عدم التأكد التي تحيط بتدفقاتها النقدية، لذلك تقوم بترتيب أعمالها بما يُمكنها من مواجهة أي نقص في تدفقاتها النقدية، وهذا ما يفسر الحرص الدائم للمصارف على إدارة محفظة متنوعة من الودائع مختلفة الآجال كما تحرص أيضاً على تركيبة مثلى لموجوداتها من النقد والقروض تحقيقاً لهدف السيولة، وتُعرف السيولة المصرفية على أنها قدرة المصرف على مقابلة التزاماته، وهذه المقدرة لا تتوقف على تحويل الأصول بسرعة وبدون خسارة، وإنما على قدرة المصرف على زيادة القروض الممنوحة وتُعد هذه الخاصية من السمات المميزة لإدارة الأصول والخصوم في المصرف (K.Selvavinayagm, 2005).

وللسيولة ثلاثة أبعاد تتمثل فيما يأتي (النعيمي، 2012):

- **الوقت:** هو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجودات إلى نقد.

- **المخاطرة:** هي احتمالية هبوط قيمة الموجودات المراد تسيلها، أو احتمالية تقصير أو إهمال المصدر أو المنتج بطريقة ما في هذا المجال.

- **التكلفة:** هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي لابد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التحويل.

11-2-1- أهمية السيولة المصرفية: يُعد توفير السيولة النقدية وشبه النقدية من الأهداف الأساسية للمؤسسات المالية وخاصة المصارف، وذلك لاحتياجها المستمر إلى مستويات محددة من السيولة النقدية لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها، وتحتاج المصارف إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها للأموال حيث يغطي العملاء احتياجاتهم من السيولة إما من خلال سحب ودائعهم لدى المصرف أو من خلال الاقتراض منه، وبما أن مثل هذه الاحتياجات للعملاء مستمرة لذا يجب أن تكون المصارف مستعدة دائماً لمواجهة مثل هذه المتطلبات (النعيمي، 2012).

11-2-2- مصادر السيولة المصرفية: تُقسم مصادر السيولة المصرفية إلى ثلاثة أقسام وهي (Ferrouhi, M., Agdal, M., 2014):

- **مصادر السيولة بالاعتماد على أصول المصرف:** يمكن الاعتماد على أصول المصرف كمصدر للسيولة، حيث يمكن رهن أو توريق، تسيل هذه الأصول.

- مصادر السيولة بالاعتماد على التزامات المصرف: يمكن إيجاز مصادر السيولة بالاعتماد على التزامات المصرف كالدائعات وشهادات الإيداع القابلة للتداول، ودائعات الوطاء، والدائعات المتحصلة من قائمة الخدمات، وأموال الاقتراض، والتمويل من الأسواق المالية.

- مصادر السيولة بالاعتماد على العناصر خارج الميزانية: وتتكون من الالتزامات التعاقدية والمشتقات المالية 11-2-3 قواعد السيولة في الجهاز المصرفي السوري: أصدر مجلس النقد والتسليف في الجهاز المصرفي السوري القرار رقم 588/ م ن / ب 4 لعام 2009 والذي تضمن تحديد نسبة الحد الأدنى للسيولة، التي على كل مصرف أن يحتفظ بها في كل يوم: 30% كحد أدنى لكافة العملات، 20% كحد أدنى لليرة السورية، وتحتسب نسبة السيولة بقسمة الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز على الدائعات والالتزامات الأخرى وعناصر خارج الميزانية.

12- القسم العملي:

تمّ اعتماد المنهج الوصفي لتحقيق أهداف البحث بالاستعانة بالكتب والأبحاث والدراسات والمجلات العلمية والنشرات والتقارير الدورية المنشورة والمؤتمرات والندوات المتعلقة بموضوع الدراسة.

كما تمّ استخدام المنهج الوصفي من خلال دراسة أثر تبدلات سعر الصرف في السيولة المصرفية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة 2011-2024، باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 10 وصولاً إلى النتائج.

12-1 الوصف الإحصائي للبيانات: يوضح الجدول رقم (1) الوصف الإحصائي للبيانات:

الجدول رقم (1): الوصف الإحصائي للبيانات

	EX	LIQ
Mean	0.074212	0.879542
Median	0.053774	0.678425
Maximum	0.538711	4.574218
Minimum	-0.325748	0.421578
Std. Dev.	0.112789	0.717511
Skewness	0.568741	3.487412
Kurtosis	5.115487	8.947855
Jarque-Bera	32.17845	2177.028
Probability	0.000000	0.000000

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10

يتضح من خلال الجدول رقم (1) عدم وجود توزيع طبيعي للمتغيرات مع الإشارة إلى النقاط الآتية:

- إن متوسط سعر الصرف قد بلغ حوالي 7.4%، وانحراف معياري قدره 11.2%، وهو انحراف كبير يدل على وجود تنبذب في تغيرات سعر الصرف خلال فترة الدراسة.

- إن متوسط نسبة السيولة في المصارف التجارية الخاصة قد بلغ 87.9%، وانحراف معياري قدره 71.7%، وهذا يعني أنّ المصارف التجارية الخاصة تحتفظ بنسب سيولة عالية جداً وكافية لمواجهة أي احتياجات غير متوقعة، وبالرغم من أنّ هذه السيولة العالية يمكن أن تحرم المصارف من الاستثمار وتحقيق الأرباح، إلا أنه يمكن تفسير سلوك المصارف المدروسة بالمحافظة على مستويات لنسبة السيولة أعلى بكثير مما هو مقرر وفق قرارات مجلس النقد والتسليف في سورية وهي (30%) بكافة العملات، بتوقف عدد كبير من العملاء عن سداد التزاماتهم، وتعتز عدد آخر من العملاء دفع المصارف التجارية إلى التشدد في منح التسهيلات الائتمانية والقروض والخوف من الاستثمار في مثل هذه الظروف ورغبتها في الحفاظ على سيولة كافية لمواجهة السحوبات المحتملة وإحجامها عن توظيف أموالها.

12-2- الارتباط بين المتغيرات: يوضح الجدول رقم (2) الارتباط بين المتغيرات:

الجدول رقم (2): درجات الارتباط بين متغيرات الدراسة

	EX	LIQ
EX	1.000	-----
LIQ	0.5200	1.000

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS10

يتضح من خلال الجدول رقم (2) وجود علاقة ارتباط طردية بين متغير نسبة السيولة ومتغير سعر الصرف عند مستوى معنوية 5% تقدر بـ 52%، ويمكن تفسير ذلك بصور قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1101/م ن/ب 4 تاريخ 2/4/2014 المعدل للمادتين الثانية والثالثة من القرار رقم 501/م ن/ب 4 تاريخ 2009/5/10، حيث نصت الفقرة (أ) من المادة الأولى لهذا القرار على ألا يتخطى مجموعة ايداعات وتوظيفات المصرف وارتباطاته المالية الناشئة عن بنود داخل الميزانية مع مجموعته المصرفية، بما في ذلك الأوراق المالية الصادرة عن تلك المجموعة نسبة 100% من أمواله الخاصة الصافية، إذ أنه ونتيجة لاضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية والعقوبات الاقتصادية أدى إلى ارتفاع المخاطر التشغيلية والائتمانية، مما دفع المصارف التجارية إلى التشدد في منح التسهيلات الائتمانية والقروض والتخوف من الاستثمار في مثل هذه الظروف، وما رافقها من ارتفاع في نسبة القروض غير المنتجة (المتعثرة) ومحاولة معظم المصارف تخفيض خسائرها التشغيلية، وتحصيل أكبر قدر ممكن من محفظة تسهيلات الائتمانية المتعثرة، وبالمقابل توجهت هذه المصارف إلى ايداع أموالها لدى مصارف خارجية، حيث شهد هذا البند ايداعات لدى المصارف ارتفاعاً ملحوظاً في ميزانيات المصارف التجارية عموماً خلال فترة الدراسة والناجم أساساً عن الإيداعات لدى مصارف خارجية، وحصولها بالمقابل على عوائد من هذه الإيداعات، وهذا ينعكس بشكل إيجابي على سيولة المصارف، والجدير بالذكر أن بند الإيداعات لدى المصارف يدخل في بسط نسبة السيولة عند حسابها وفقاً للقرار رقم (588/م ن/ب 4) لعام 2009 الصادر عن مجلس النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية، وبالتالي فإن ارتفاع هذا البند يعني ارتفاع نسبة السيولة.

12-3- اختبار السببية:

يوضح الجدول رقم (3) نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج:

الجدول رقم (3): يبين نتائج اختبار السببية بين متغيرات النموذج

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 2011Q1 2024Q4			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EX does not Granger Cause LIQ	55	0.13477	0.0148
LIQ does not Granger Cause EX		0.39475	0.0175

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10)

يتضح من الجدول رقم (3) بالنسبة لفرضية العدم القائلة: لا توجد علاقة سببية لمتغيرات سعر الصرف في السيولة المصرفية، نجد أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية فيشر أصغر من مستوى المعنوية الإحصائية 5% وبالتالي لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم أي أنه توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تغيرات سعر الصرف في السيولة المصرفية، ويمكن تفسير ذلك لكون (الأموال الجاهزة والأرصدة لدى المصارف) _ وهي عناصر موجودة _ تدخل في بسط نسبة السيولة عند حسابها وفقاً

للقرار رقم (588/م ن /ب4) لعام 2009 الصادر عن مجلس النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية، والأرصدة لدى المصارف الخارجية مقومة بالدولار الأمريكي، وبالتالي فإنَّ تقلب هذه البنود يؤثر في نسبة السيولة.

12-4- اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

تعد دراسة استقرار السلاسل الزمنية من الخطوات الهامة في تكوين نماذج PANEL، حيث أنَّه من المحددات الأساسية لاختيار نموذج معين دون آخر هو درجة استقرار السلاسل الزمنية، فعلى سبيل المثال لا الحصر عندما تكون المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول يمكن الاعتماد على التكامل المشترك ومن ثم دراسة نموذج تصحيح الخطأ في حال وجود علاقة تكامل مشترك، ولكن عندما تختلف درجة استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة يتم التوجه نحو نموذج PANEL ARDL والذي يوضح بدوره العلاقة قصيرة وطويلة الأجل للقطاع المصرفي ككل.

ويوضح الجدول رقم (4) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغير سعر الصرف:

الجدول رقم (4): نتائج اختبار استقرار سعر الصرف

Panel unit root test: Summary				
Series: (EX)				
Exogenous variables: Individual effects				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
			Cross-	
Method	Statistic	Prob.**	sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-21.5487	0.0000	11	616
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-23.8471	0.0000	11	616
ADF - Fisher Chi-square	155.237	0.0000	11	616

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10.

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أنَّ كافة الاختبارات تشير إلى أنَّ المتغير مستقر عند المستوى.

كما يوضح الجدول رقم (5) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغير نسبة السيولة:

الجدول رقم (5): نتائج اختبار استقرار نسبة السيولة

Panel unit root test: Summary				
Series: D(LIQ)				
Exogenous variables: Individual effects				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
			Cross-	
Method	Statistic	Prob.**	sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-12.7954	0.0000	11	616
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	162.178	0.0000	11	616
PP - Fisher Chi-square	309.811	0.0000	11	616

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10.

يتضح من خلال الجدول رقم (5) أنَّ كافة الاختبارات تشير إلى أنَّ المتغير مستقر عند الفرق الأول. ويتضح من خلال نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية أنَّ هناك اختلافاً في درجات استقرار السلاسل الزمنية، وهذا ما دفعنا إلى تطبيق نموذج PANEL ARDL والذي يتضمن إنجاز الخطوات الآتية:

- اختبار التكامل المشترك للنموذج للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.
- نموذج PANEL ARDL والتأكد من وجود علاقة قصيرة الأجل من خلال معامل تصحيح الخطأ والذي يمكن الاعتماد عليه في حساب الفترة اللازمة للعودة إلى العلاقة طويلة الأجل.

12-5- اختبار التكامل المشترك:

يهدف اختبار التكامل المشترك إلى التأكد فيما إذا كان هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وتتوزع الاختبارات الممكنة تطبيقها، ولعلَّ من أهمها اختبار KAO للتكامل المشترك ففي حال كانت القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار أقل من 0.05 ما يعني وجود هذه العلاقة، ويوضح الجدول رقم (6) نتائج اختبار التكامل المشترك بين حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار 0.0348 وهي أقل من 0.05.

الجدول رقم (6): نتائج اختبار KAO للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة

Prob.	t-Statistic			
0.0348	1.668424			ADF
	4.178943			Residual variance
	0.271387			HAC variance

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10.

يتضح من خلال الجدول رقم (6) وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار 0.0348 وهي أقل من 0.05.

12-6- نتائج نموذج PANEL ARDL:

يوضح الجدول رقم (7) نتائج نموذج PANEL ARDL لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (7): نتائج نموذج PANEL ARDL

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
		Long Run Equation		
0.0218	0.389751	0.127894	0.221548	EX
0.5180	2.125974	0.486285	1.425896	LIQ
		Short Run Equation		
0.0000	-9.167835	0.201582	-0.727395	COINTEQ01
0.0734	-1.684295	0.734687	-1.421087	D(EX)
0.4387	0.835976	37.287619	27.257486	D(LIQ)
0.6847	0.379641	0.439856	0.201578	C
2.349752	S.D. dependent var		0.024865	Mean dependent var
1.478935	Akaike info criterion		1.439516	S.E. of regression
3.283794	Schwarz criterion		498.6422	Sum squared resid
1.524863	Hannan-Quinn criter.		-141.2837	Log likelihood
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model				

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10.

يتضح من خلال الجدول رقم (7) الآتي:

- بلغ معامل تصحيح الخطأ -0.72 أي أنَّ 72% من الأخطاء تصحح كل ربع ويحتاج القطاع المصرفي للوصول للعلاقة طويلة الأجل أقل من ربعين.

- هناك أثر معنوي ايجابي لتقلبات سعر الصرف في السيولة المصرفية، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أنه خلال فترة الدراسة ونتيجةً لاضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية والعقوبات الاقتصادية والحرب في سورية أدى إلى تقلبات حادة وشديدة في سعر الصرف سواء في السوق النظامية أم الموازية، وهذا ما انعكس بدوره على حركة رؤوس الأموال وبالتالي السيولة المصرفية. كما يوضح الجدول رقم (8) أثر تقلبات سعر الصرف في السيولة المصرفية للمصارف التجارية الخاصة.

الجدول رقم (8): نتائج اختبار WALD لنموذج (سعر الصرف، السيولة المصرفية)

Test Statistic	Value	Probability
F-statistic	4.46394	0.0021
Chi-square	12.24865	0.0049

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews10.

يتضح من خلال الجدول رقم (8) أنَّ القيمة الاحتمالية المقابلة لكلا الاختبارين أقل من 0.05 ما يعني وجود أثر معنوي لسعر الصرف في السيولة المصرفية.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بصور قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1101/م ن/ب4 تاريخ 2014/4/2 حيث نصت الفقرة (أ) من المادة الأولى لهذا القرار على ألا يتخطى مجموع ايداعات وتوظيفات المصرف وارتباطاته المالية الناشئة عن بنود داخل الميزانية مع مجموعته المصرفية، بما في ذلك الأوراق المالية الصادرة عن تلك المجموعة نسبة 100% من أمواله الخاصة الصافية، إذ أنَّه ونتيجةً لاضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية والعقوبات الاقتصادية أدى إلى ارتفاع المخاطر التشغيلية والائتمانية، مما دفع المصارف التجارية إلى التشدد في منح التسهيلات الائتمانية والقروض والتخوف من الموجودات في مثل هذه الظروف، وما رافقها من ارتفاع في نسبة القروض غير المنتجة (المتعثرة) ومحاولة معظم المصارف تخفيض خسائرها التشغيلية، وتحصيل أكبر قدر ممكن من محفظة تسهيلات الائتمانية المتعثرة، وبالمقابل توجهت هذه المصارف إلى ايداع أموالها لدى مصارف خارجية، حيث شهد هذا البند ايداعات لدى المصارف ارتفاعاً ملحوظاً في ميزانيات المصارف التجارية عموماً خلال فترة الدراسة والناجم أساساً عن الإيداعات لدى مصارف خارجية، وحصولها بالمقابل على عوائد من هذه الإيداعات، وهذا ينعكس بشكل إيجابي على ربحية المصارف، والجدير بالذكر أن بند الإيداعات لدى المصارف يدخل في بسط نسبة السيولة عند حسابها وفقاً للقرار رقم (588/م ن/ب4) لعام 2009 الصادر عن مجلس النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية ، وبالتالي فإنَّ ارتفاع هذا البند يعني ارتفاع نسبة السيولة.

12-7- اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج:

يبين الجدول رقم (9) نتائج اختبار Ramsey من أجل اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج.

الجدول رقم (9): نتائج اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج

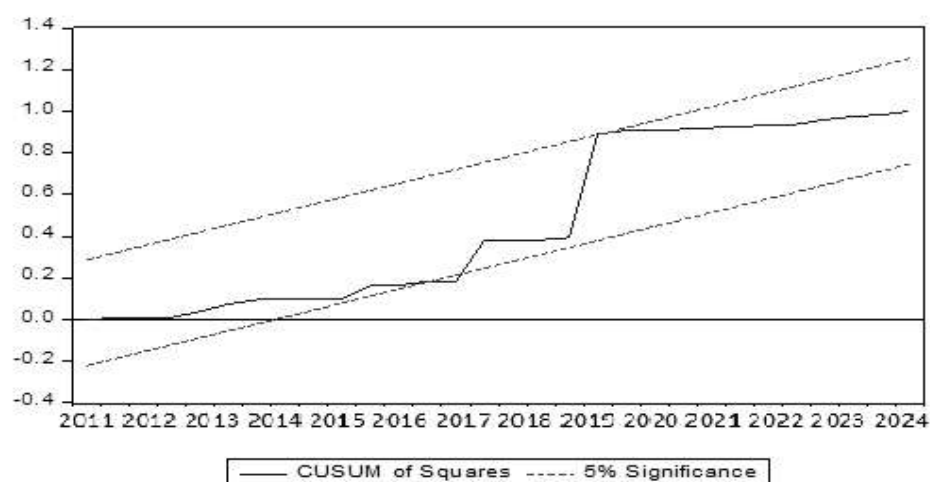
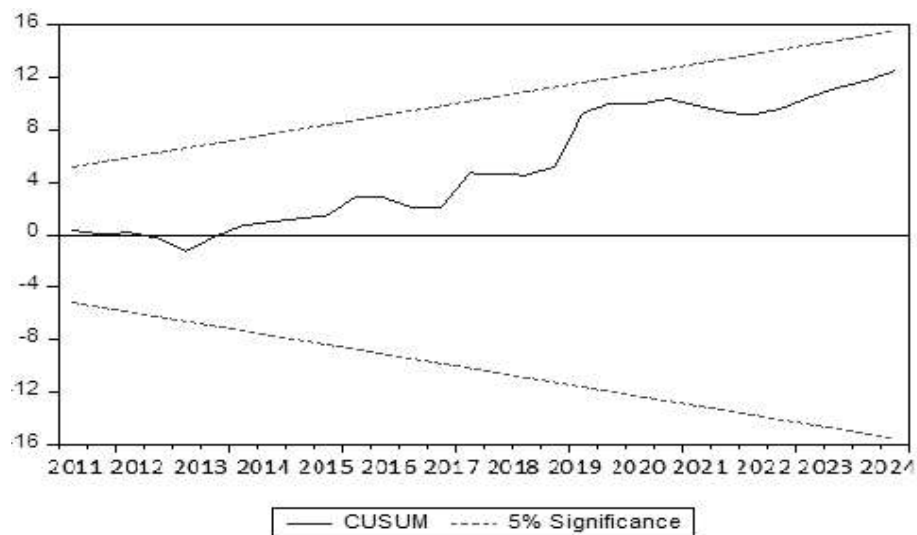
Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: LIQ LIQ (-1) EX EX(-1) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
F-statistic	0.02486	(2, 11)	0.6972

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10)

يتضح من خلال الجدول رقم (9) أنَّ القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية F أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأن النموذج ملائم دالياً.

12-8- اختبار استقرارية معلمات النموذج:

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة نموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني للاختبارين: اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%:



الشكل رقم (1): اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM

اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUMSQ

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10)

يلاحظ من الشكل رقم (1) وقوع الشكل البياني للاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، أي أن المعلمات لنموذج ARDL للأجل الطويل مستقرة.

13- النتائج:

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدى وجود علاقة بين تقلبات سعر الصرف والسيولة المصرفية، وما مدى تأثير سعر الصرف في السيولة المصرفية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

وبعد معالجة مشكلة تمّ التوصل إلى عدة نتائج وتتمثل بالآتي:

- إنَّ متوسط سعر الصرف قد بلغ حوالي 7.4%، وانحراف معياري قدره 11.2%، وهو انحراف كبير يدل على وجود تذبذب في تغيرات سعر الصرف خلال فترة الدراسة.
- إنَّ متوسط نسبة السيولة في المصارف التجارية الخاصة قد بلغ 87.9%، وانحراف معياري قدره 71.7% وهذا يعني أنَّ المصارف التجارية الخاصة تحتفظ بنسب سيولة عالية جداً وكافية لمواجهة أي احتياجات غير متوقعة.
- إنَّ عدد فترات التباطؤ المثلّي هو 1، ما يعني احتمالية ظهور أثر متغير في آخر بعد ربع واحد.
- يوجد علاقة سببية بين تغيرات سعر الصرف ونسبة السيولة المصرفية، عند مستوى معنوية 5%.
- يوجد علاقة ارتباط طردية بين سعر الصرف والسيولة المصرفية.
- يوجد أثر معنوي إيجابي لسعر الصرف في السيولة المصرفية للمصارف المدروسة.

14- المقترحات:

في ضوء النتائج التي توصل إليها الباحث يمكن طرح المقترحات الآتية:

- تفعيل سياسة استهداف استقرار سعر الصرف وفقاً للشفافية واستقلالية فعلية للمصرف المركزي، وأن يتم السيطرة على سعر الصرف من خلال الاستراتيجيات والمعايير الدولية المعتمدة والمطبقة في الهيئات الدولية، وليس على القرارات الارتجالية التي تمنح أسبقية للقرار السياسي على القرار الاقتصادي.
- اتباع سياسة نقدية مناسبة وذلك بهدف ضمان استقرار سعر الصرف والحد من مخاطر تقلباته.
- تأمين خطط واستراتيجيات عمل بديلة للتمكن من مواجهة التغيرات في حجم السيولة التي تتعرض لها المصارف، وتحديد الاحتياجات من السيولة بعد دراسة حركة الودائع، وتوفير نظام رقابة داخلي فعال للتحقق من كفاية سياسة السيولة، بدلاً من تجميد الأموال بشكل سائل.
- التأقلم مع الظروف الاستثنائية التي تمر بها المنطقة، والعمل على خلق منتجات مصرفية خاصة بهذه الظروف، كالقيام بمنح قروض لتمويل شراء السلع المعمرة ووسائل الإنتاج الرأسمالية.

15- المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- 1- أمين، صيد، 2013، "سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات"، بيروت، لبنان.
- 2- بلقاسم، العباس، 2016، "سياسات أسعار الصرف"، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 99، الكويت.
- 3- بوزعرور، عمار، 2015، "السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية-حالة الجزائر"، قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 4- الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، مصرف سورية المركزي، القرار رقم 588/م/ن/ب 4 بتاريخ 2009/11/22 <http://mail.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/desi-ar.htm>
- 5- الحسن، تامضر جابر البشير، 2016، "قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات_دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة (1970-2013)"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 77، جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية.
- 6- السعيد، فرحات جمعة، 2009، "الأداء المالي لمنظمات الاعمال- التحديات الراهنة"، دار المريخ للنشر، القاهرة، مصر.
- 7- سليمان، خالد أحمد، 2002، "التضخم وأثره على الدين العام"، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، السودان.
- 8- سليمان، طلال، 2016، "أثر تقلبات أسعار الصرف في المؤشر العام لأسعار الأسهم دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية للمدة (2011-2015)"، مجلة جامعة حمص، سورية.

- 9- شرقوق، سمير، 2010، "تطور أنظمة الصرف في الدول النامية ومحددات اختيارها في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية"، مجلة المؤسسة وقضايا التنمية، جامعة سكيكدة، الجزائر.
- 10- عجيبة، محمد عبد العزيز، ناصف، إيمان عطية، 2003، "التنمية الاقتصادية -دراسة نظرية وتطبيقية"، الدار الجامعية، مصر.
- 11- عقل، مفلح، 2002، "جهات نظر مصرفية - (الجزء الثاني)"، البنك العربي، عمان، الأردن.
- 12- عطوان، مروان، 2002، "أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر.
- 13- الغولي، أسامة، شهاب، مجدي، 2007، "تبادل النقود والبنوك"، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر.
- 14- فليح، حسن خلف، 2004، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الوراق للنشر، عمان، الأردن.
- 15- قدي، عبد المجيد، 2013، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 16- الكور، عز الدين مصطفى، 2015، "أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء - دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية"، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، الأردن.
- 17- لزعر، علي، 2012، "معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري"، مجلة الباحث، عدد 11، الجزائر.
- 18- مشرقي، حسن، الشهاب، أيمن، 2014، "تحديد أثر المؤشرات الاقتصادية الكلية على عائد مؤشر السوق المالي في الأسواق المالية الناشئة _ حالة سوق دمشق وعمّان الماليين"، مجلة جامعة البعث، سورية.
- 19- مشكور، سعيد جاويد، 2015، "محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق"، دار زهران للنشر، عمان، الأردن.
- 20- النعيمي، عدنان تابه، 2012، "إدارة العملات الأجنبية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- 21- نفاذي، خولة، 2022، "أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك التجارية"، رسالة ماجستير، تخصص علوم مالية ومصرفية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- ثانياً: المراجع باللغة الانكليزية:

- 22- Okech, Timothy Chrispinus; Mugambi, Mike, 2016, "EFFECT OF MACROECONOMIC VARIABLES ON STOCK RETURNS OF LISTED COMMERCIAL BANKS IN KENYA ", the johns hopking school of advanced international studies.
- 23- Ferrouhi, M., Agdal, M., 2014, "Liquidity and Solvency in the International Banking Regulation", the Clute Institute International Academic Conference, Munich, Germany.
- 24- Fungacova, Z., Turk, R., et al., 2015, "High Liquidity Creation and Bank Failures", Working Paper/ 15/ 103, international Monetary Fund.
- 25- Howells, Peter, Bain, Keith ,2000, "Financial Markets & Institutions" 3th ed., prentice Hall.
- 26- K.Selvavinayagm, 2005, "Financial Analysis of Banking Institutions", United Nation, FAO Investment Center, Paper Series, No:1.